



الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة
بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة



1 تشرين الأول/أكتوبر 2020

موجز مقدّم من رئيس الجمعية العامة

أولا - مقدمة

عُقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة على مستوى رؤساء الدول والحكومات، الذي دعا إليه رئيس الجمعية العامة، يوم الخميس 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020، وفقا لقراري الجمعية العامة 340/73 و 562/74. وكان موضوع الاجتماع الرفيع المستوى هو "التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات"، وهو موضوع يركز على جلسة الاستماع التي عقدتها جهات معنية متعددة في 21 تموز/يوليه 2020. واسترشد الاجتماع الرفيع المستوى أيضا بموضوع الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف".

وتألّف الاجتماع الرفيع المستوى من جزء افتتاحي وجزء من الجلسات العامة وجزء ختامي موجز.

وشارك في مؤتمر القمة رؤساء دول وحكومات ووزراء وممثلون عن منظمات حكومية دولية وممثلون عن منظومة الأمم المتحدة وممثلون لأصحاب المصلحة من خلال بيانات مسجلة مسبقاً أو عبر البث المباشر أو بتقديم عروض بالحضور شخصياً.

وتعهدت الدول الأعضاء على أعلى المستويات السياسية بإيجاد عالم أكثر مساواة وعدلاً وأماناً للتعجيل بإعمال حقوق النساء والفتيات. وعرض القادة إجراءات والتزامات ملموسة لجعل المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات حقيقة واقعة بحلول عام 2030، بما في ذلك دعم دور منظمات المجتمع المدني والشباب.

وقد أعد هذا الموجز رئيس الجمعية العامة، وفقا للقرار 340/73.

ثانيا - الرسائل الرئيسية المقدمة في الاجتماع الرفيع المستوى

أفضى الاجتماع الرفيع المستوى إلى الرسائل الرئيسية التالية:

- منذ انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين، تحققت بعض المكاسب الهامة، لا سيما فيما يتعلق بوفيات الأمهات، وتعليم الفتيات، والتشريعات التي تتناول على وجه التحديد العنف العائلي أو غيره من أشكال العنف الجنساني ضد المرأة، والإصلاحات التنظيمية الرامية إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين، والتمثيل السياسي والمشاركة في عمليات السلام.
- في حين أحرز تقدم كبير على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، لم ينجح أي بلد في العالم في تحقيق المساواة بين الجنسين. ولم تتحقق الرؤية الطموحة لإعلان ومنهاج عمل بيجين.
- لم تتحقق بعد إعادة توزيع السلطة والموارد بين المرأة والرجل في المجالين العام والخاص. ولا تزال المرأة مستبعدة في كثير من الأحيان من مفاوضات السلام، والمحادثات المناخية، وغيرها من أدوار صنع القرار. ويعد الوفاء بالوعد غير المنجز لمنهاج عمل بيجين مسألة من مسائل حقوق الإنسان وواجبا اجتماعيا واقتصاديا.
- ينعقد الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين في سياق جائحة كوفيد-19 وتأثيرها الوخيم وغير المتناسب على حياة النساء والفتيات وسبل كسب عيشهن في سياق أدوارهن كمقدمات للرعاية الصحية وقائمتات بالرعاية، وعاملات في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي، ومدرسات ومتعلمات.
- لقد ظهر شبح جائحة من العنف ضد النساء والفتيات، وزادت من تفاقمه الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الأزمة الصحية. وفي الوقت نفسه تهدد جائحة كوفيد-19 بعكس مسار المكاسب التي تحققت بمشقة على مدى العقود الماضية صوب بلوغ المساواة بين الجنسين.
- من الضروري أن توضع المساواة بين الجنسين والقيادة النسائية في صميم جهود الإنعاش على الصعيدين العالمي والوطني.

ثالثا - الجزء الافتتاحي

خلال الجزء الافتتاحي، أدلى ببيانات سعادة السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة، وسعادة السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، وسعادة السيد شي جين بينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية وممثل البلد المضيف للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة، والسيدة فومزيل ملامبو - نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والدكتورة ناتاليا كانيم، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والسيدة هيلاري غيبديما، رئيسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والسيدة إليزابيث برودريك، رئيسة الفريق العامل المعني بالتمييز ضد المرأة والفتاة التابع لمجلس حقوق الإنسان، والسيدة دوبرافكا سيمونوفيتش، المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، والسيدة ساشا غابيزون، ممثلة للمجتمع المدني، والسيدة إكسشيل أدولفو، قائدة شابة، والسيدة نومزامو مباتا، شخصية رفيعة المستوى من مناصرات المساواة بين الجنسين.

وأشير إلى المكاسب التالية عند مناقشة التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر بيجين: 274 إصلاحا قانونيا وتنظيميا في 131 بلدا؛ وزيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام؛ والاعتراف بالجرائم الجنسانية في النزاعات والمقاضاة فيها بموجب القانون الدولي؛ وزيادة الالتحاق بالمدارس؛ والتقدم في صحة الأم والاستقلال الجسدي؛ والاعتراف بالطفلة والنهوض بشؤونها في مجال القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وما تحقق من مكاسب جلية في مجال التعليم ووفيات الأمهات، والإصلاح التشريعي فيما يتعلق بالعنف الجنساني؛ وكذلك تطور وضع المعايير.

وناقش المتكلمون أثناء الجلسة الافتتاحية الحاجة إلى التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك سد الفجوة الرقمية، وتوفير التعليم للفتيات، وتيسير تكافؤ الفرص الاقتصادية للمرأة، وإنهاء العنف الجنساني. وإضافة إلى ذلك، أشاروا إلى عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بالعنف الجنساني، وزواج الأطفال، وقتل الإناث، وفيروس نقص المناعة البشرية، والحقوق القانونية للمرأة، والمعايير التمييزية، والمساواة في الأجور، وانخفاض عدد النساء في أوار صنع القرار، بما في ذلك في عمليات السلام والإجراءات المتعلقة بالمناخ.

وشدّد المتكلمون على الخطر الذي تشكله جائحة كوفيد-19 في مجال المساواة بين الجنسين، وأشاروا إلى الاحتياجات الخاصة للمرأة في مجال الاستجابة والتعافي. وإضافة إلى ذلك، وجهوا الانتباه إلى العاملين في مجال الرعاية الصحية في الخطوط الأمامية - وأغلبهم من النساء - ودعوا إلى إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الصحية والاجتماعية والعقلية للنساء في الخطوط الأمامية.

كما أشاروا إلى التأثير المضاد على نظام حقوق الإنسان والأزمة المالية للأمم المتحدة، وحثوا الجميع على تعزيز هيئات معاهدات حقوق الإنسان تمشيا مع قرار الجمعية العامة 268/68. وجرت أيضا استبانة اتجاه مستجد من المسارات التمييزية في الدساتير والقوانين.

ووجه المتكلمون الانتباه إلى استمرار التمييز ضد النساء والفتيات، وإفلات الجناة من العقاب، وتأثير الجهات الفاعلة المناهضة للمساواة بين الجنسين في جميع المناطق، ولاحظوا التراجع الذي حدث في العديد من البلدان، ولا سيما في مجال الحقوق الجنسية والإنجابية، والعنف الجنسي والجنساني، وسجن واعتقال المدافعات عن حقوق الإنسان، ونساء الشعوب الأصلية، وذوات البشرة الملونة، ومغايرات الهوية الجنسانية.

وذكر أن العنف الجنساني يعد جائحة هيكلية غير مرئية وغير مبلغ عنه ويجري تطبيعها، ويشمل أشكالاً جديدة من العنف، مثل الهجمات الإلكترونية، والعنف بسبب الولادة، والعنف ضد المرأة في السياسة.

وأشار المتكلمون إلى أهمية تنفيذ خطة عالمية بشأن العنف ضد المرأة، ومواءمة القوانين والمعايير الدولية؛ واقترحوا أن يكون العنف ضد المرأة بندا دائما في جدول أعمال لجنة وضع المرأة وتوجيهاتها بشأن استراتيجيات التنفيذ؛ ودعوا إلى اتباع نهج على نطاق المنظومة لمكافحة العنف ضد المرأة؛ وأشاروا إلى أهمية وضع دليل بشأن تنفيذ التوصية العامة 35 الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن العنف الجنساني أو البروتوكول الاختياري للجنة المتعلق بالعنف الجنساني؛ وإنشاء مرصد لمراقبة قتل الإناث على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

وأبرزت أوجه الضعف الخاصة لدى النساء والفتيات المشردات، بمن فيهن اللاجئات، مع الإشارة إلى أن أكثر من نصف المشردين هم من النساء والفتيات المعرضات لخطر التمييز، والعنف الجنساني، وزواج الأطفال، وعدم الحصول على تعليم جيد، وعدم وجود فرص للتمكين الاقتصادي.

وحث المتكلمون الدول الأعضاء والمجتمع المدني وجميع الأفراد على معالجة جوانب التحيز والعقبات الهيكلية التي تعوق تحقيق المساواة بين الجنسين من أجل التمسك بمسؤوليتنا الجماعية عن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. وتحقيقا لهذه الغاية، أشار المتكلمون إلى وسائل إضافية قائمة للتغيير مثل أهداف التنمية المستدامة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية المتعلقة بالقضاء على العنف والتحرش في عالم العمل (رقم 190)، واتفاقية إسطنبول، ومبادرة تسليط الضوء، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، وحركة "#أنا أيضا"، ومنتدى جيل المساواة. وناشد المتكلمون أيضا جميع أصحاب المصلحة أن يكونوا شركاء في إحراز التقدم، وأن يفتحوا باب المشاورات، وأن يهيئوا مجالات للحوار بين الأجيال يبسر سماع أصوات الشباب.

رابعاً - الجلسة العامة

ترد فيما يلي المسائل الرئيسية التي تناولتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

مناصرة الترتيبات المؤسسية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات/ التدخلات الوطنية

أشارت الدول الأعضاء إلى مجموعة من الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات على الصعيد الوطني، ودعم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، والسياسات والاستراتيجيات الوطنية للمساواة بين الجنسين. ولاحظ المتكلمون أن تلك الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين تكون أكثر تأثيراً عندما تزود بالموارد التقنية والمالية الكافية، وتُحوّل السلطة الكافية للاضطلاع بولاياتها بفعالية، من خلال إقامة علاقات تعاونية مع فروع الحكومة ومستوياتها، والتعاون مع المؤسسات الأخرى والجهات الفاعلة غير الحكومية.

وعرضت الدول الأعضاء خبراتها فيما يلي:

- تعزيز الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات التي تتسق تنفيذ منهاج العمل وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والميزانيات العامة، وتعمل كعوامل تحفيز في هذا الصدد؛
- إجراء الإصلاح القانوني وتعميم المنظور الجنساني في القوانين والسياسات والاستراتيجيات الوطنية وفي الخطط والتدخلات الإنمائية الوطنية؛
- تعزيز وحدات المساواة بين الجنسين وأمانات شؤون المرأة، في جميع فروع الحكومة وآليات التنسيق بين المؤسسات، لضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الإجراءات الحكومية؛
- تحديث وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛
- التنفيذ المنهجي للميزنة وتخصيص الموارد العامة على نحو مراعٍ للمنظور الجنساني من خلال القوانين والسياسات الوطنية المتعلقة بالتمويل والتي تدمج بعداً جنسانياً في كل مرحلة من مراحل عملية الميزنة، مع قيام المؤسسات الوطنية بقيادة عملية التنفيذ وإجراء تحليل الأثر الجنساني؛
- إضفاء الطابع المركزي على المساواة بين الجنسين في التعاون الإنمائي الدولي وإدماج المساواة بين الجنسين في خطط الإنعاش الوطنية لمواجهة كوفيد-19.

التصدي لجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات

أشار العديد من المتداخلين إلى زيادة مستويات العنف الجنسي والجنساني في أثناء جائحة كوفيد-19، بما في ذلك العنف ضد النساء والفتيات؛ والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات؛ والعنف العائلي؛ وعنف العشير.

ولاحظت الدول الأعضاء أن وجود بيانات أقوى يعد أمراً أساسياً لتوفير توجيه فعال للبرمجة القائمة على الأدلة ومعالجة الأسباب الجذرية للعنف ضد النساء والفتيات. وأشار العديد منها إلى آليات المساءلة المنفذة لرصد وتقييم البرامج والأنشطة الجارية التي لاحظ الكثيرون أنها تُستكمل بالتنفيذ الكامل للأطر

القانونية الدولية من قبيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية إسطنبول واتفاقية بيليم دو بارا.

وتعهدت الدول الأعضاء بما يلي:

- سن تشريعات جديدة لتجريم مختلف أشكال العنف ضد المرأة؛
- تقديم خدمات دعم شاملة للناجيات من العنف والإيذاء الجنسانيين، بما في ذلك الاستثمار في ملاجئ إعادة التأهيل، والخطوط الهاتفية المباشرة للطوارئ، وإنشاء نظم إبلاغ ملائمة للناجيات في حالات العنف العائلي؛
- معالجة مسألة الإفلات من العقاب في حالة الملاحقات القضائية، وتوفير وحدات شرطة مدربة تدريباً جيداً، وحفظ سجلات لمرتكبي الجرائم الجنسية؛
- توسيع نطاق جهود الوقاية، والقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال وغير ذلك من الممارسات الضارة؛
- إشراك الرجال والفتيان باعتبارهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين؛
- التواصل مع الزعماء الدينيين والتقليديين لمنع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليها.

تعزيز تعليم الفتيات

أكد الكثيرون أن حصول الجميع على التعليم والتدريب الجيدين والتعلم مدى الحياة هما مفتاح التمكين الاقتصادي للمرأة ومشاركتها في الحياة العامة. وأشارت الدول الأعضاء إلى مكاسب هامة تحققت من خلال الإصلاحات التشريعية والتنظيمية، وزيادة التمويل، والتكنولوجيا. وسلّمت الدول الأعضاء بالحاجة إلى زيادة أعداد الفتيات والنساء في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وهي مجالات بالغة الأهمية للتنمية والتقدم.

وأشير بصفة خاصة إلى الإجراءات التالية:

- إلغاء الرسوم الدراسية في المدارس الثانوية العامة وتوفير مرافق وخدمات تتعلق بالنظافة الصحية للحبض، مثل المناشف الصحية المجانية للفتيات في المدارس؛
- تنفيذ القوانين والسياسات والاستراتيجيات التي تحمي حق المراهقات في البقاء في المدرسة أثناء فترة الحمل وضمان إمكانية عودة الأمهات الشابات إلى المدرسة لإكمال تعليمهن؛
- التوعية بالآثار السلبية لزواج الأطفال والحمل المبكر، وتشجيع الفتيات اللاتي لديهن أطفال على البقاء في المدرسة وإكمال تعليمهن؛
- زيادة عدد الفتيات والنساء في الدراسات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عبر نطاق واسع من المجالات والفرص الوظيفية التي تتجاوز الوظائف المنخفضة الأجر؛
- بناء المهارات الرقمية لدى النساء والفتيات كجزء من جهود التعافي من كوفيد-19، بوسائل تشمل التحالفات الإقليمية.

التعجيل بمشاركة المرأة في السلطة وصنع القرار

أقرت الدول الأعضاء بالتزايد المطرد في المشاركة السياسية للمرأة، ولكنها لاحظت أن تمثيل المرأة لا يزال ناقصاً في عملية صنع القرار على جميع مستويات الحكومة. ودعا العديد من المتكلمين إلى تحقيق التكافؤ في جميع المجالات، بما في ذلك المناصب المنتخبة كالممثلين العامين ومجالس إدارة الشركات وفي جميع القطاعات الاقتصادية. وفضلاً عن ذلك، أشار المتكلمون إلى ضرورة إشراك المرأة في برامج الحوافز المالية المتعلقة بكوفيد-19، وضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة في جميع عمليات السلام، وسد الفجوة الرقمية.

وقد أثبتت مجموعة من الأدوات والأساليب والنهج فعاليتها في معالجة النقص المستمر في تمثيل المرأة، من خلال إجراءات مدروسة من قبيل:

- اعتماد تدابير خاصة مؤقتة، ومواصلة الإصلاحات القانونية، وإدخال شروط التكافؤ في القوانين الانتخابية من أجل التعجيل بتمثيل المرأة في الهيئات السياسية وهيئات صنع القرار على الصعيدين الوطني والمحلي؛
- الالتزام بالتوازن بين الجنسين في جميع المناصب التي تُشغل بالتعيين، وذلك في: الفرع التنفيذي للحكومة، والسلطة القضائية، والخدمة العامة؛ والمنظمات الدولية والإقليمية؛ وتعيين الممثلين؛ والخطط المتعلقة بمجالات من قبيل العمل المناخي والدعم الإنساني؛
- مطالبة القطاع الخاص بزيادة تمثيل المرأة في المناصب القيادية ومجالس إدارة الشركات وغيرها من هياكل صنع القرار، وتقديم حوافز لهذا الغرض؛
- تعزيز التعاون مع المجتمع المدني من أجل إيجاد أماكن آمنة للنساء والفتيات لممارسة التعبير والقيادة وضمان تمتعهن بحقوق الإنسان؛
- الالتزام الشخصي من جانب رجال الأعمال والزعماء السياسيين.

تحسين صحة المرأة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية

أشار المتدخلون إلى أن الاجتماع الرفيع المستوى قد عقد في أثناء جائحة كوفيد-19 العالمية، التي أبرزت ضرورة التغطية الصحية للجميع وضرورة حصول المرأة على الخدمات الصحية. وأشار العديد من المتكلمين إلى أهمية إدراج الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية بأن تكون جزءاً من سياسات وبرامج شاملة في مجالات الإعلام والحماية الاجتماعية والخدمات العامة، وأن تتسم بعدم التمييز وتلبي احتياجات المرأة طوال دورة حياتها؛ وكذلك توسيع نطاق حصول المرأة على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وزيادة معدلات الولادات التي تتلقى المساعدة، وتعزيز إمكانية الحصول على وسائل منع الحمل.

وتبادلت الدول الأعضاء خبراتها على وجه الخصوص فيما يلي:

- تخصيص موارد في الميزانيات الوطنية لتحسين فرص حصول المرأة على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية؛
- تركيز التعاون الإنمائي على الحد من وفيات الأمهات والمواليد والأطفال الرضع، فضلاً عن توفير الرعاية الصحية للجميع.

تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة والأمن والحماية الاجتماعية

ركزت الدول الأعضاء على ضرورة تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة، لا سيما في الاقتصاد الرسمي وأسواق العمل الرسمية، مع الإشارة إلى أن هذه المجالات تعد مجالات رئيسية لتحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة. وأشار المتكلمون إلى الأثر الاقتصادي العالمي الناجم عن كوفيد-19، الذي يعكس بصفة حادة على النساء والفتيات، اللاتي يُمتلن تمثيلاً مفرطاً في العمالة غير الرسمية والضعيفة وفي قطاعي الرعاية والصحة. كما أشار الكثيرون إلى مسؤوليات العمل المنزلي والرعاية غير المتناسبة والإضافية التي تقع على عاتق النساء والفتيات.

وأعلنت الدول الأعضاء التزامها بما يلي:

- زيادة مشاركة المرأة وقيادتها في الاقتصاد الرسمي وفي جميع القطاعات الاقتصادية؛
- تعزيز المساواة في فرص حصول المرأة على الإلمام بالشؤون المالية والأصول الاقتصادية والخدمات المالية والتكنولوجيا الرقمية، مع القيام خصوصاً باستهداف النساء والفتيات من الفئات المهمشة، وأولئك اللاتي يعشن في المناطق الريفية والنائية، والعاملات في القطاع غير الرسمي؛
- تعزيز الحماية القانونية لحق المرأة في العمل، والحماية من الفصل التعسفي بسبب المرض أو الإنجاب، وتوفير الحوافز لتوظيف النساء بعد إجازة الأمومة؛
- تعزيز مشاركة المرأة في القوة العاملة وضمان الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي القيمة؛
- سن تدابير ملزمة بشأن شفافية الأجور تمكن النساء من إثبات أنهن يتلقين أجوراً منخفضة وتمكينهن من الدفاع عن حقوقهن؛
- تقديم دعم خاص إلى رائدات الأعمال، بمن فيهن أولئك اللاتي تضررن من جائحة كوفيد-19، في شكل تسهيلات للقروض والوصول إلى الصناديق الخاصة؛
- العمل مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك البرلمانين، لسن تشريعات بشأن ملكية الأراضي للنساء وحصولهن على الأراضي، وتنفيذ سياسات لدعم التنفيذ؛
- توسيع نطاق تدابير الحماية الاجتماعية التي تفيد المرأة، بما في ذلك جملة تدابير تشمل ما يلي: إجازة الأمومة والأبوة المدفوعة الأجر، وتوسيع نطاق رعاية الأطفال، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية، وتشجيع التوازن بين العمل والحياة؛
- توسيع نطاق الدعم المقدم إلى النساء في مجال ريادة الأعمال، بما يشمل برامج التعاون الإنمائي.

النهوض بالعمل المتعلق بالمرأة والسلام والأمن

اغتنم العديد من الدول الأعضاء الفرصة للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن الدولي 1325. وأكد المتكلمون أن مشاركة المرأة مشاركة مجدية في منع نشوب النزاعات وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام وفي تصميم وتنفيذ عمليات السلام تسهم في إيجاد حلول سلمية دائمة وتحقيق التنمية المستدامة. وتناول المتدخلون أهمية التشريعات والسياسات الوطنية، بما في ذلك عدد متزايد من خطط العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325.

وتعهد المتكلمون بما يلي:

- انخراط المرأة على نحو تام كشريكة على قدم المساواة في عمليات السلام والبعثات السياسية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛
- زيادة عدد وتأثير النساء في عمليات حفظ السلام وفي قوات الشرطة والأمن الوطنية من أجل ضمان فعالية حفظ السلام والمساعدة على تحسين إمكانية الوصول إلى السكان؛
- وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن ووضع المرأة في صميم العمل في مجال منع النزاعات وحلها؛
- ضمان سلامة وحماية الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك المدافعات عن حقوق الإنسان وبنائيات السلام.

خامسا - الجزء الختامي

اختتم سعادة السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة، مؤتمر القمة بقوله إنه على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز منذ اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين في عام 1995، لم يحقق أي بلد المساواة بين الجنسين. وأشار الرئيس إلى أن جائحة كوفيد-19 تهدد بتقويض المكاسب التي تحققت بمشقة في هذا المجال.

وذكر أن النساء على مدى أجيال، قد عانين على نحو غير مبرر من التمييز والتهميش والمشاق. ووجه الدعوة إلى جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة للالتزام بالتعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين بغية ضمان عدم تعرض أي امرأة للتهديد، أو الحصول على أجر منخفض، أو التقليل من شأن العمل الذي تقوم به.

وعرض الرئيس رؤية لعالم تستعيد فيه النساء أصواتهن وقوتهن ويتحررن من الحط من قدرهن ومن سوء المعاملة والاضطهاد، وأن يشعرن بالأمان في كل مكان.

وفي الختام، تعهد سعادة السيد فولكان بوزكير باستمرار تقديم دعم الأمم المتحدة إلى النساء القادرات على الصمود في جميع أنحاء العالم وإلى جميع من يسعون إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.